

المصارف الاستثمارية في لبنان... لا تحتاج إلى هوليوود

لعلّ المرة الوحيدة التي تحولت فيها الصيرفة الاستثمارية اللبنانية إلى حديث البلد كانت حين ارتبط اسم أحد لاعبيها الأساسيين بمشروع فيلم أميركي من بطولة دينزل واشنطن. فهل تحتاج هذه المؤسسات المالية إلى هوليوود أو ما يوازيها من تأثير لكي تحقق إمكاناتها. أم أن عملها في الكواليس كافٍ لاستدامتها؟



المصارف الاستثمارية محال للازدهار المحلي لا التوسع العالمي

حسن شقراني

من الصعب جداً رصد بصمة المصارف الاستثمارية في القطاع المالي اللبناني. تعيش هذه المؤسسات في ظل أخواتها الكبريات، المصارف التجارية التي تُعدّ أحد أركان النظام الاقتصادي السياسي القائم. تُظهر المقارنة بالاعتماد على بيانات عام 2014، أن الميزانية المجمعة للبنوك الاستثمارية، والبالغة 4,1 مليارات دولار بالكاد تعادل 2,5% من الأصول الإجمالية للمصارف التجارية. هذا المؤشر ليس حاسماً للمقارنة، نظراً إلى الفوارق الهائلة القائمة بين هاتين المجموعتين، غير أنه مهم للولوج في أداء هذه المصارف ودورها في التركيبة اللبنانية.

روح المغامرة

يعمل في لبنان 16 مصرفاً استثمارياً، منها من له امتدادات جغرافية تصل إلى آسيا الوسطى وإلى أفريقيا الغربية، وحتى إلى البلدان الأوروبية القريبة. ولكن على الرغم من روح المغامرة والمخاطرة التي يُفترض أن تتمتع بها هذه الكيانات نظراً إلى طبيعة نشاطها، إلا أن قرابة نصف ميزانيتها عبارة عن أصول موظفة لدى المصارف التجارية فيما 35% من الأصول عبارة عن قروض للقطاع الخاص، لتبقى حصة تفوق بقليل 10% عبارة عن استثمار لا بد منه طبعاً في سندات الخزينة اللبنانية. في الواقع تقتصر سمعة المصارف الاستثمارية اللبنانية على ارتباطها اللصيق بالمصارف التجارية الكبرى، إن كان عبر المشاريع أو عبر الهوية. فعلى لائحة هذه المصارف، تُمكن ملاحظة أن عشرة بنوك بالحد الأدنى، هي فعلياً السداع الاستثمارية للمؤسسات التجارية الأم.

ولكن ما تقوم به المصارف الاستثمارية فعلاً هو نشاطات يُمكن بكل بساطة اختصارها في فروع في المصارف التجارية العملاقة. هذه النشاطات هي فعلياً، ترتيب إصدارات السندات، أو الطروحات الأولية (IPO) في السوق المالية (وهي من أندر الحوادث المالية التي يُمكن أن يشهدها العالم)، تجهيز صفقات الاندماج الاستحواذ... أي باختصار كل ما له علاقة بالإدارة المالية في عالم الأعمال. ونظراً لحجم لبنان ومحدودية الخيارات المتاحة فيه، فإن نشاط هذه المصارف يتحول إلى سمسرة في محادثات عن صفقة إصدار يوروبوند - أي سندات الدين بالعملات الأجنبية التي تصدرها الدولة للاقتراض - أو إلى عامل مسرع وتطميني في المشاريع العقارية الدسمة.

صحيح أن هذا النشاط ينضج بالرتابة - والتي تفرضها طبيعة النظام المالية اللبناني - غير أن فرصاً إقليمية كثيرة متاحة، وتجارب سابقة قد تؤمن الأرضية اللازمة للانطلاق نحو مجالات أكثر حماسة.

تمويل افلام

بداية لا يُمكن المرور على نشاط البنوك الاستثمارية اللبنانية، في السنوات القليلة الماضية من دون الإشارة إلى إحدى أهم المغامرات التي خاضها مصرف FFA Private Bank عندما قرّر تمويل فيلم 2Guns وهو إنتاج هوليوودي بقيمة 80 مليون دولار ومن بطولة دينزل واشنطن ومارك ولبرغ. حقق هذا الفيلم انكشافاً، وإن خافطاً، للمصرف الممول وربما من وجوده كمستثمر لبناني غير اعتيادي في عالم السينما، بعدما كان قد ساهم في تمويل فيلم "النبي" المقتبس عن كتاب الأديب والشاعر اللبناني جبران خليل جبران. قد تكون هذه المغامرة مرحلية أمنتها قنوات معينة من العلاقات المحفوظة.

ولكن هذا يعني في الوقت نفسه أن هذا النوع من المشاريع يُمكن أن يتكرر وليس بالضرورة في مجال الفن السابع بل في مختلف مجالات الفن الأخرى.

ولكن قبل نقل التركيز كلياً إلى لوس أنجلوس، حيث الاستديوهات العملاقة، أو إلى العواصم الأوروبية الراقية في مجال الإنتاج السينمائي، هناك مجال حيوي للازدهار في المحيط؛ والحديث هنا طبعاً هو عن بلدان مجلس التعاون الخليجي.

مغاللة

لا يُمكن المغاللة على المصارف الاستثمارية في مقارنة هذه الفرص البديهية، ولكن يبدو أن المصارف الغربية التي شهدت ردة خلال الأزمة المالية - التي خلقتها وغرقت فيها ومن ثمّ أنقذت منها - تعود بقوة إلى الخليج وتلعب دوراً يُمكن بكل سهولة أن تحجزه المصارف الاستثمارية اللبنانية.

بحسب تقرير أعدته شركة Freeman & Co، ونشر أخيراً، فإن الرسوم التي تقاضتها المصارف

الاستثمارية - أو التي تولدت عن نشاطات ترتبط بالصيرفة الاستثمارية - في منطقة الشرق الأوسط شهدت نمواً هائلاً، فاق 100%، لتبلغ 1,1 مليار دولار، ما يعكس عودة النمو إلى قطاع إدارة

على الرغم من أن البلاد تتمتع بنظام مالي متقدم نسبياً إلا أن لا مصرفاً استثمارياً لبنانياً تحوّل إلى ماركة عالمية، أو حتى على الصعيد الإقليمي

تمويل الشركات، إصدار السندات وترتيب طرح الأسهم. ويبدو أن المصارف الأوروبية والغربية،

يعمل في لبنان 16 مصرفاً استثمارياً



أصول للمصارف الاستثمارية - 2014

الودائع والسيولة لدى المصارف التجارية	1,9 مليار دولار	1,8- %
القروض للقطاع الخاص	1,4 مليار دولار	14,7+ %
الاستثمار في سندات الدين العام	548 مليون دولار	11+ %
الأصول الإجمالية	4,1 مليارات دولار	3,2+ %

المصدر: بنك بيبيلوس

العالمية. وبلغت قيمة عمليات الطرح الأولى 10,8 مليارات دولار أي أكثر من مرتين ونصف الميزانية المجمعة للمصارف الاستثمارية اللبنانية.

لا شك أن لكل مصرف في لبنان استراتيجيته للازدهار وتنوع مصادر دخله، ولكن على الرغم من أن البلاد تتمتع بنظام مالي متقدم نسبياً تحكمه السرية، وبسمعة مصرفية عالمية - حيث تتمكن مؤسساته من اللعب على تناقضات احترام المعايير والضغوط الغربية وفي الوقت نفسه خدمة قاعدة زبائن من المقيمين والمغتربين متنوعة على نحو هائل - إلا أن لا مصرفاً استثمارياً لبنانياً حتى الآن تحوّل إلى ماركة عالمية، أو حتى على الصعيد الوطني.

وربما تكون الصيرفة الخاصة والاستثمارية هي فعلاً المجال الجديد للازدهار عوضاً عن التوسع الإقليمي والاستمرار بنموذج جذب الودائع وتحريك القروض الاستهلاكية المكلفة.

يعمل فريقنا الخاص بالصيرفة الاستثمارية على مساعدة زبائننا من الشركات في إدارة المتطلبات الرأسمالية، ويؤمن النصح بشأن عمليات الاندماج والاستحواذ، تمويل الشركات وهيكل رأس المال... أما فريق الصيرفة الخاصة فمهمته تقديم الدعم للزبائن عبر الخدمات المفصلة، المميزة والشخصية.

هكذا يُعرّف أحد المصارف الاستثمارية نشاطاته في منطقة الشرق العربي. يعتمد على قاعدة زبائن يشكّلها المقتدرون الذين يهمهم أن يدير فريق خبير محافظتهم المالية وتنوع الاستثمارية لضمان القدر الأكبر من العائد والهوامش الأعلى من الحماية المالية. فهل تحتاج المصارف الاستثمارية بدورها إلى النصح لكي توسع أعمالها وتنوعها وتخلق بقعة الضوء الخاصة بها بعيداً عن ظل المصارف التجارية؟